

الشورى يضع «وصفة علاج» لتوابع الأزمة المالية العالم

وتأكد أن هناك ما سمي بسحق الائتمان وما دفع الحكومة الأمريكية على عجل لتقديم خطة إنقاذ وتلا ذلك خطة من بريطانيا والاتحاد الأوروبي، بلغ مجموع هذه الخطط (٤٠٠٠) مليار دولار ولا زالت الحكومات تسعى لدعم اقتصادياتها بمبالغ أكبر.

ولم يشر التقرير إلى أي ملامح لتوقيت انتهاء الأزمة العالمية وحجم الأثار المترتبة عليها - سواء كانت مالية أو اجتماعية أو أمنية - خاصة بعد خسائر بورصات العالم ومؤسساته المالية آلاف المليارات من الدولارات، وانهاى بعض المؤسسات المالية.

ولخص التقرير إلى أن العالم بأسره يعاني من هذه الأزمة التي تعصف بالنظام المالي وتهدد استمراره، وبالرغم من أن الأزمة بدأت في أولها داخل الاقتصاد الأمريكي إلا أن آثارها ستتجاوز الأضرار بالاقتصاد الأمريكي إلى غيره.

ورأى التقرير أن الاقتصاد السعودي وهو جزء من الاقتصاد العالمي لابد وأن يتأثر بهذه الأحداث الشديدة، ولا يخفى الانخفاض الحاد الذي أصاب سوق الأسهم، كما لا يخفى انخفاض أسعار النفط من حوالي ١٤٧ دولاراً للبرميل إلى حوالي أقل من ٦٠ دولاراً للبرميل في غضون أسابيع قليلة.

وحول تعاطي الحكومة مع الأزمة أشار التقرير إلى أنه لكي لا تتفاقم هذه الأزمة المالية وتصيب اقتصادنا بأضرار أكبر قد لا يسهل علاجها، فقد قامت الحكومة بطمأنة المواطنين في عدة مناسبات وأكدت دعمها وضمانيها لسلامة البنوك السعودية وضمانيها لودائع تلك البنوك ونحن بدورنا نؤيد هذه الإجراءات الهامة التي تهدف إلى طمأنة السوق والتأكيد على استمرار وسلامة مصارفنا ومؤسساتنا المالية، فالاقتصاد السعودي هو اقتصاد غني بموارده المالية ولا زالت الحكومة تحقق فوائض مالية ضخمة بالرغم من انخفاض سعر النفط، كما أنها تمتلك أرصدة كبيرة وتتبع سياسات نقدية محافظة للغاية ولذا فإن من السهولة عليها أن تضمن سلامة البنوك السعودية وتضمن الودائع. وبناء عليه أوصى مجلس الشورى بما يلي:



د. أسامة بن حمزة أبو غرارة

ووصل حجم هذه الأوعية إلى ألف مليار دولار، وبالتالي امتدت هذه المخاطر إلى شريحة أكبر وهذا هو التوسع الثاني لدائرة المخاطر، ليبدأ فصل جديد لمسلسل الانحدار مع بداية ركود السوق العقاري وانخفاض قيمة الأصول العقارية مقابل قيم شراء عالية في البداية.

وكشف التقرير عن المنعطف في الأزمة مؤكداً هذا الانحدار مع بدء الاقتصاد الأمريكي في التباطؤ وأخذت هذه الخسائر تمتد إلى الأسواق التقليدية من صناديق تأمينات وتقاعد وغيرها من الصناديق والبنوك، خلال هذه التطورات بدأ التوسع الثالث للمخاطر حين قبلت شركات التأمين إصدار عقود تأمين على هذه المنتجات المالية الهشة ذات المخاطر العالية، وبالتالي أصبحت من خلال المطالبات أول الخاسرين حتى وصلت إلى أكبر شركات التأمين في العام مثل المجموعة الأمريكية الدولية (AIG) التي كانت على وشك الإفلاس لولا ضخ (١٨) مليار دولار من الحكومة ومع ذلك بدأ مسلسل الإفلاس لبعض البنوك.

وحول أسباب أزمة الثقة التي حدثت قال التقرير: إن تراكم هذه التطورات أضعف القوائم المالية للقطاع المالي بكامله وأصبح الكل يخاف من إفلاس الآخر مما خلق أزمة ثقة بين المؤسسات المالية للإقراض فيما بينها بشكل عام ونتج عن ذلك شح في إقراض قطاع الأعمال والمستهلكين والبنوك، حتى وجد قطاع الأعمال صعوبة في فتح خطوط ائتمان لمواجهة مصاريفهم اليومية من مشتريات ورواتب،

أوصى أعضاء مجلس الشورى بـ «وصفة علاج» لآثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السعودي، بعد «تحليل متخصص» لأسباب الأزمة و«تشخيص» لأعراضها، و«فحص دقيق» من الخبراء المعنيين «داخليا وخارجيا» لتوصيف الأزمة ونشأتها.

وكان مجلس الشورى قد قام بتكليف اللجنة المالية برئاسة سعادة الدكتور أسامة أبو غرارة بدراسة الموضوع وتقديم تقرير عاجل حوله، وعلى مدى أكثر من أسبوعين عقدت اللجنة عدة اجتماعات واستطلعت رأي المتخصصين من الأعضاء، وتوصل الجميع إلى وصف الأزمة بأنها «عميقة حتى هذه اللحظة ولم تصل بعد إلى قاعها ومن الصعب التنبؤ بحجم أثارها»، وأدت إلى «جعل عام ٢٠٠٨ عاماً مفصلياً في تاريخ الاقتصاد العالمي مثل عام ١٩٠٥، وعام ١٩٢٩م عام الكساد العظيم» وأن «العامل المشترك في هذه الأزمات هو «تلاشي الثقة».

وأوضح التقرير مدى تأثير الفترة المعاصرة بالوعلة وأصبحت الاقتصاديات أكثر انكشافاً وتأثراً بالأزمة وبسرعة غير مسبوقة وبالرغم من تباين أساسيات كل اقتصاد إلا أنه خلال اليوم الواحد يتأثر كل سوق بالسوق الذي يسبقه زمنياً.

وحول نشأة الأزمة وبادياتها أشار التقرير إلى أنه نظراً لقوة الاقتصاد الأمريكي في العقود الماضية وما كان من ثقة كبيرة فيه، اتجهت معظم المدخرات العالمية للأسواق الأمريكية ومع الرخاء الاقتصادي خلال الفترة الماضية تدفقت هذه المدخرات إليها، ولكن في مسار مواز تراخت تشريعات القطاع المالي الأمريكي وأصبحت أكثر ليونة وضعفاً مما أعطى مجالاً للمؤسسات المالية لتوظيف المدخرات في نوافذ إقراض عالية المخاطر، ومن أهمها الإقراض العقاري، وأصبحت الشروط أضعف في تحديد قدرة الوفاء بالقروض، وبدأ ذلك يؤثر على القوائم المالية للبنوك الأمريكية وشعرت بمخاطر ولكن ضعف التشريعات المصرفية أتاحت لها مخرجاً من خلال ابتكارات أدوات وأوعية مالية وضعت فيها القروض العقارية ذات المخاطر العالية، ومن ثم تم إعادة تسويق وبيع هذه القروض مرة أخرى بثوب جديد،

• ضمان أموال
المودعين
والسماح
للشركات
بشراء أسهمها

• توجيه
المؤسسات
المالية
للاستثمار في
سوق الأسهم

ية: منع البنوك من تسهيل محافظ العملاء

من المهم تأكيد هذا الضمان والتركيز عليه ليطمئن المواطن والمتعامل مع البنوك فتعزيز الثقة ومحاربة الآثار النفسية والخوف والهلع الذي أصاب المتعاملين هو جزء هام وأساسي في سياسة محاربة هذه الأزمة المالية، وعلى أساسه جاءت التوصية الأولى.

يرى المجلس أنه من المهم أن يسمح للشركات المساهمة بشراء أسهمها المتداولة في السوق، فهذه الشركات هي أعلم بقيمة أسهمها، وبالتالي سوف ترى أن شراء هذه الأسهم بالأسعار المتدنية الحالية هو قرار استثماري سليم، وستدخل مباشرة إلى الأسواق وستستثمر فيها مما يدعم أسعار الأسهم، ويساهم في توقف تدهورها، فهذه الأسهم قد تشكل فرصة استثمارية مميزة، ولكن نظراً لتخوف المواطنين والمتعاملين في السوق نجدهم يتعدون عنها بسبب المخاوف التي أصابتهم، ولكن الشركات المساهمة التي ما زالت تحقق أرباحاً ضخمة لن تتردد في شراء أسهمها بهذه الأسعار المتدنية ولدى هذه الشركات الأرباح والسيولة للقيام بذلك وبالتالي فإنها ستصبح صانعة للسوق عبر سعر عادل لهذه الأسهم مما يساعد في دعم ونمو واستقرار سوق الأسهم.

يرى المجلس أنه من الأفضل التركيز حالياً على الاستثمار في الاقتصاد السعودي أو يوصي المجلس أن تقوم المؤسسات الحكومية كالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومصحة التقاعد استخدام بعض الفوائض النقدية التي لديها حالياً لزيادة الاستثمار في سوق الأسهم السعودي، وللتوضيح فإن المجلس لا يطلب أن تقوم هذه المؤسسات ببيع أو تسهيل أصولها في الخارج أو في الداخل وخصوصاً بالأسعار المتدنية الحالية ولكنه يطلب توجيه الاستثمار بجزء من المبالغ الجديدة المتاحة حالياً في الاستثمار في سوق الأسهم السعودي.

نعلم أن الأزمة المالية العالمية قد تسببت في مشكلات في توفير السيولة وبالذات لدى البنوك الأجنبية وبما أن بعض شركاتنا كانت قد تعافت مع هذه البنوك الأجنبية لتمويل بعض من مشاريعها فإنها الآن قد تجد صعوبة

في الحصول على هذا التمويل لاعتذار البنوك الأجنبية عن توفير التمويل المتعاقد عليه وعلى أساسه فإنه من المهم أن يستمر التمويل لكي لا تتعطل أي من المشاريع التنموية الهامة في بلادنا أو الاستثمارات في اقتصادنا وعلى أساسه فإننا نوصي أن يتم توفير ودعم السيولة المطلوبة للبنوك المحلية لتمويل المشروعات التنموية في اقتصادنا.

كما كشفت الأزمة الحالية عن قصور وتأخير في توفير المعلومات وطمانة المتعاملين، فلقد تأخر المسؤولون في تقديم معلومات أساسية للأسواق ومنها حجم تعرض المصارف والمؤسسات المالية للأزمة الحالية ومدى الضسارة المتوقعة ونحن على ثقة جميعاً بمتانة الاقتصاد السعودي وقدرته على تجاوز هذه الأزمة ولكن كان من المهم أن يتم تقديم أكبر قدر من المعلومات للسوق والمتعاملين وأن يتم توفير المعلومات بسرعة وبكل شفافية ووضوح وهذا يؤدي إلى دعم الثقة والتعامل في الأسواق ويحارب انتشار الإشاعات المغرضة والمؤثرة سلباً على الأسواق.

يرى المجلس أن أحد أسباب انهيار سوق المال السعودي هو قيام البنوك ببيع الأسهم المرهونة لعملائها وتسهيل محافظ عملائها الحاصلين على تسهيلات مالية منها، لذا فإن المجلس يوصي بأن تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بمنع قيام البنوك ببيع الأسهم المرهونة ومنع تسهيل محافظ العملاء الحاصلين على تسهيلات مالية لمصلحة المتعاملين المعينين ومصحة السوق ككل حتى يتم تجاوز الأزمة.

لاحظ المجلس أن العديد من المؤسسات المالية في أوروبا تدرس فكرة الاستعانة بالأنظمة المالية الموجودة في الإسلام كما لاحظ توسع رغبة المسلمين في كل مكان في العالم الإسلامي وفي المملكة العربية السعودية بالذات للتعامل مع الصيرفة الإسلامية وهي رغبة نابغة عن عقيدة قوية يجب اعتبارها.

إضافة إلى أن الأنظمة المالية الغربية هي التي أدت في عدد من جوانبها إلى حدوث الأزمة الحالية، وعلى أساسه رأى المجلس دراسة وإصدار نظام الصيرفة الإسلامية في المملكة.

واقترح المجلس أن تتبنى وزارة الاقتصاد والتخطيط إقامة ندوات متخصصة يشارك فيها مجموعة من الخبراء والمتخصصين السعوديين وغير السعوديين ورجال الأعمال، ومن المتخصصين في البنوك والاستثمار لمناقشة الأبعاد السلبية المتوقعة من آثار الأزمة المالية العالمية وأماكن القصور في الأنظمة المالية والنقدية الحالية على أن تجمع هذه الآراء والمقترحات للإفادة منها ولتقديم تصور عن النظام النقدي والمالي في الإسلام.

ويمكن تليص «وصفة علاج» مجلس الشورى للأزمة المالية فيما يلي:

١- ضمان الحكومة بوضوح سلامة البنوك السعودية كافة من تبعات الأزمة وضمان أموال المودعين مهما كانت قيمتها وكذلك القروض بين البنوك.

٢- السماح للشركات المساهمة المدرجة بشراء أسهمها وفقاً لضوابط تضعها هيئة سوق المال.

٣- توجيه المؤسسات المالية الحكومية وخصوصاً صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد لاستثمار نسبة أكبر من فوائضها النقدية في سوق الأسهم السعودي.

٤- توفير السيولة اللازمة للبنوك المحلية بتكلفة منخفضة تمكن تلك البنوك من تقديم التمويل والائتمان للأفراد والقطاع الخاص بما في ذلك المشروعات التنموية والاستثمارية الكبرى.

٥- مبادرة المؤسسات الاقتصادية والمالية والنقدية تعزيز الشفافية بتوفير معلومات تفصيلية بوتيرة أنية ومتواصلة.

٦- التأكيد على مؤسسة النقد العربي السعودي بمنع البنوك من تسهيل محافظ عملائها أو بيع أسهمهم المرهونة في الإزمات العالمية الطارئة كالتي يمر بها العالم حالياً.

٧- تطوير مبدأ الاقتصاد الإسلامي وإعداد نظام المصرفية المتوافقة مع الشريعة.

٨- التأكيد على قرار مجلس الشورى ذي الرقم ٧٧/١٠٤ تاريخ ٢٧/٢/١٤٢٧هـ بإنشاء صندوق التوازن.



• تطوير مبدأ الاقتصاد الإسلامي

• الأزمة عميقة ولم تصل بعد إلى قاعها!!